

المجلد الثاني
الجزء الثاني

الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عنان : الخميس ١١ ربيع الاول سنة ١٣٨٣ هـ الموافق ١ آب سنة ١٩٦٣ م. العدد ١٧٠٢

الفهرس

صفحة

٩٩٩

٩٩٩

١٠٠٠

١٠٠١

١٠٠٣

١٠٠٤

١٠٠٩

١٠١٣

١٠١٨

١٠١٩

مجلس الامة
مجلس الاعيان
قانون مؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٣ قانون ملحق بقانون الميزانية العامة المؤقت
للسنة المالية ٦٣/٦٤ رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٣
نظام رقم (٦٨) لسنة ١٩٦٣ النظام المعدل لنظام الموظفين المدنيين
نظام رقم (٦٩) لسنة ١٩٦٣ نظام السلك السياسي الاردني المعدل
قرارات رقم (٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦) صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
اتفاق تجاري بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الامبراطورية الايرانية
خطط العمل لمشروع تزويد المياه البلدي ومشروع تصريف المستعملة منها في المملكة الاردنية الهاشمية
قرار صادر عن وزير المالية والاقتصاد الوطني
امرا اناطة صادران عن وزير الداخلية بموجب قانون الاتجار مع العدو

مطبعة القوات المسلحة الاردنية

اسم الظنين	الحكمة	نوع الجرم	مدة الحبس	الرسم والنفقات
فلس	دينار			
عيد موسى محمود	جزاء اريد	سير		٢٥٠
ناصر سعيد قاسم	"	"		٢٥٠
ابراهيم محمد مصطفى	"	"		٢٥٠
جواد جميل	"	"		٢٥٠
محمد علي احمد	"	"		٢٥٠
عبد احمد	"	"		٢٥٠
رافع شلاش	"	"		٢٥٠
محمد علي احمد	"	"		٢٦٠
تركي موسى مصطفى	"	"		٢٥٠
عيسى محمود	"	"		٢٥٠
سالم حافظ	"	"		٢٥٠
مصطفى محمد احمد	"	"		٢٥٠
خالد محمود	"	"		٢٥٠
احمد عبد الله	"	"		٢٥٠
عبد الخالق عبد الكريم	"	"		٢٥٠
نعم محمد	"	"		٢٥٠
انور محمود التل	"	"		٢٥٠
زياد حسن سليمان	"	"		٢٥٠
احمد حسن الزعبي	"	"	عشرة ايام	٢٥٠
مصطفى ياسين	"	صحبة		٢٥٠
محمد صالح وقاسم محمد محمود	"	"		٥٠٠
عبد ربه بجاد الله	"	سير		٢٥٠
توفيق سليم	"	سير		٢٥٠
ناصر احمد عبد القادر	"	سير		٢٥٠
محمود عبد الحميد الجبالي	صلح ارضا	اشيك بدون رصيد	شهرين	٤٠٠

تصحيح خطأ

ورد خطأ في فهرس الجريدة الرسمية رقم ١٦٩٤ وعلى الصحيفة ٧٤٧ منها عنوان « تطبيق قانون ضريبة الاراضي
والاينية » والصواب « تطبيق قانون ضريبة الاراضي »

هكذا من الله على

نموذج السيرة الذاتية للملكة المغربية الهاشمية

بمقتضى المادتين (٧٣ و ٧٨) من الدستور

نصدر ارادتنا بما هو آت -

يدعى مجلس الامة الى الاجتماع في دورة غير عادية اعتبارا من يوم الخميس الواقع في (١) آب سنة ١٩٦٣.

احسين طلال

رئيس الوزراء
حسين بن ناصر

وزير الداخلية
صالح الخجلي

نموذج السيرة الذاتية للملكة المغربية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣٦) من الدستور

نصدر ارادتنا بما هو آت :-

تقبل استقالة كل من السيد كامل عريقات وفضيلة الشيخ عبد الباقي جمو من عضوية مجلس الاعيان اعتبارا من تاريخ ١٩٦٣/٧/٨.

١٩٦٣/٧/١٥

احسين طلال

رئيس الوزراء
حسين بن ناصر

وزير الداخلية
صالح الخجلي

نموذج السيرة الذاتية للملكة المغربية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٧/١٧

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ لمقت واخلافه الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده.

قانون مؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٣

قانون ملحق بقانون الموازنة العامة المؤقت

للسنة المالية ١٩٦٤/٩٦٣ رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٣

١ - يسمى هذا القانون المؤقت (القانون الملحق بقانون الموازنة العامة المؤقت للسنة المالية ١٩٦٤/٦٣) ويقرأ مع قانون الموازنة العامة المؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٦٣/٤/١ .

٢ - تضاف النفقات التالية الى الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الاصيل :-

رقم الفصل	عنوانه	المبلغ المخصص	الاجمال
١/١٣ ج	النفقات العامة	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠

٣ - تؤمن النفقات المضافة بموجب المادة الثانية من هذا القانون كما يلي :

أ - ١٥٠٠٠ دينار من مخصصات الفصل ١٢/٢ ب المادة (٣١) النفقات الانمائية .

ب - ٣٥٠٠٠ دينار من مخصصات الفصل ١٠ ب/المادة (٣٢) الفقرة (٢٢) الطرق القروية /النفقات الانمائية .

٤ - تجرى التعديلات التالية في جدول الوظائف الملحق بقانون الموازنة العامة المؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٣ .

أ - احداث وظيفة سفير مرتبة اول براتب (١٣٠) دينارا في الفصل ١٤ وزارة الخارجية .

ب - الغاء وظيفة سفير مرتبة ثانية براتب (١٢٠) دينارا في الفصل ١٤ وزارة الخارجية .

٥ - رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ هذا القانون .

١٩٦٣/٧/١٨

احسين طلال

رئيس الوزراء
حسين بن ناصر

وزير المالية
عبد الرحمن خليفة

هكذا من الله

نموذج المعدل لنظام الموظفين المدنيين

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٧/١٧

ناشر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم (٦٨) لسنة ١٩٦٣

النظام المعدل لنظام الموظفين المدنيين

المادة ١ - يسمى هذا النظام (النظام المعدل لنظام الموظفين المدنيين لسنة ١٩٦٣) ، ويقرا مع النظام رقم (١) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد . ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تستبدل المادة (٦) من النظام الاصيل بالمادة التالية . -

المادة (٦)

(أ) - موظفو الصنف الاول هم الذين يشغلون احدى الوظائف او الدرجات التالية . -
(١٣٠) ديناراً في الشهر - رئيس الديوان الملكي الهاشمي والطبيب الخاص ورئيس محكمة التمييز والسفير من رتبة (أ) ونائب رئيس مجلس الاعمار .
(١٢٠) ديناراً في الشهر رئيس ديوان الموظفين ورئيس ديوان المحاسبة والسفير من رتبة (ب) .

(ب) - (١١٥) ديناراً في الشهر المحافظ .

واذا اشغل وزير سابق احدى هذه الوظائف فيستوفي عندئذ الراتب الاساسي للوزير العامل .
(١٢٠) ديناراً في الشهر قاضي محكمة التمييز ورئيس النيابة العامة والمستشار الحقوقي لرئاسة الوزراء .

الدرجة	الراتب بالدينار من الى	الزيادة السنوية
الاولى (أ)	٩٢ ١١٠	٣
الاولى (ب)	٨٣ ٩١	٢
الثانية	٧٢ ٨٠	٢٠
الثالثة	٦٢ ٧٠	٢
الرابعة	٥٢ ٦٠	٢
الخامسة	٤٦ ٥٠	١
السادسة	٤١ ٤٥	١

يعطى موظف الدرجة الاولى أ و ب الراتب الذي يستحقه محسوب له الزيادة السنوية التي استحقها اعتباراً من ١٩٥٩/٤/١ . بشرط ان لا تصرف له فروق نقدية عن المدة التي سبقت تطبيق هذا النظام .

١٩٦٣/٧/١٧

أعضاء مجلس

وزير	وزير	نائب	رئيس الوزراء
الداخليه	المالية	رئيس الوزراء	وزير الخارجية
صالح المجالي	عبد الرحمن خليفة	سعيد المكي	حسين بن ناصر

قائم باعمال قاضي القضاء	وزير التربية والتعليم	وزير دولة لشؤون رئاسة
وزير الاقتصاد الوطني	والعدلية	الوزراء ووزير الدفاع
رشاد الخطيب	حسن الكايد	عبد القادر الصالح

وزير	وزير	وزير الشؤون الاجتماعية
الصحة	الاشغال العامة	والعمل
صالح برفان	عبد اللطيف العنتاوي	امين الحسيني

وزير	وزير	وزير
الانشاء والتعمير	الزراعة	المواصلات
ايوب مسلم	كامل محي الدين	محمد علي رضا

نموذج السيرة الذاتية للملكة لهندونية الهاشمية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٧/٧/١٩٦٣
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦٩) لسنة ١٩٦٣

نظام السلك السياسي الاردني المعدل

المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم (نظام السلك السياسي الاردني المعدل لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع نظام السلك السياسي الاردني رقم ١٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاحلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ ١/٤/١٩٦٣ .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢٢) من النظام الاحلي على الوجه التالي :-

أ - باضافة كلمة (وباريس) بعد كلمة (الكويت) الواردة في البند (أ) من الفقرة (٢) منها .
ب - باضافة كلمة (والجزائر) بعد كلمة (واشنطن) الواردة في البند (ب) من الفقرة (٢) منها .
ج - باضافة كلمة (وجده) بعد كلمة (وبيروت) الواردة في البند (ج) من الفقرة (٢) منها .

المادة ٣ - تعدل المادة (٢٦) من النظام الاحلي بشطب العبارة الاخيرة منها .

المادة ٤ - تضاف مادة جديدة بعد المادة (٢٦) من النظام الاحلي كما يلي :-
المادة ٢٦ مكررة - تصرف كافة العلاوات المنصوص عليها في المادتين ٢٢ و ٢٦ من هذا النظام اعتبارا من تاريخ سفر الموظف الى مركز عمله الجديد .

١٩٦٣/٧/١٧

أحمد بن طلال

وزير الداخلية	وزير المالية	وزير التربية والتعليم	وزير الدولة لشؤون رئاسة
صالح الجبالي	عبد الرحمن خليفه	سعيد المصطفى	حسين بن ناصر
قائم باعمال قاضي القضاة	وزير العدل	وزير الشؤون الاجتماعية	وزير الدولة لشؤون رئاسة
ووزير الاقتصاد الوطني	حسن الكايد	عبد القادر الصالح	عبد القادر الصالح
رشاد الخطيب	وزير الصحة	وزير الاشغال العامة	وزير العمل
وزير الصحة	صالح بركان	عبد الطيف العنباوي	امين الحسيني
وزير الانشاء والتعمير	ايوب مسلم	وزير الزراعة	وزير المواصلات
		كامل محيي الدين	محمد علي رضا

قرار رقم (٢٢)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٦٣/٥/٢٣ رقم ٧/٧/١٩٨٥ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير نصوص قانون تعويض العمال رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ فيما يتعلق بالنقطتين التاليتين :

١ - هل ان المستخدم في وزارة الاشغال العامة الذي سبق ان استقال من الخدمة وقبلت استقالته اثناء سريان احكام القانون المذكور يستحق التعويض المنصوص عليه في المادة الثالثة منه ام لا ؟

٢ - هل ان المستخدم الذي يتقاضى راتباً شهرياً مقطوعاً يستحق التعويض المشار اليه اذا كان قد عين موظفاً مصنعاً في امانة العاصمة بموافقة رئيس الوزراء في ظل القانون المذكور ؟

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الاشغال العامة المؤرخ ٩٦٣/٥/٢٠ وتديق النصوص القانونية تبين لنا ان الديوان الخاص بتفسير القوانين كان بتاريخ ٩٥٥/٥/١٨ اصدر قراراً برقم ٢٦ فسر فيه احكام قانون تعويض العمال المشار اليه وقرر ان احكام هذا القانون فيما يختص بمستخدمي الحكومة لا تسري الا على العمال الذين يتقاضون اجورهم من الفصل المفتوح . ولهذا فان المستخدمين لا يستفيدون من احكامه على اية حال ويكون طلب التفسير الحالي بالنسبة لتلك غير ذي موضوع .

هذا ما تقرره بشأن هذا الطلب .

صدر بتاريخ ١٩٦٣/٧/٣

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة الاشغال العامة	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	رئيس الديوان الخاص
عبد الحليم النور	لرئاسة الوزراء	نجيب الرشدان	موسى الساكت	علي مسبار
شكري المهدي				

قرار رقم (٢٣)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٣/٤/١٠ رقم م / ٥٧٠٦/١٠ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير المادة الثانية من نظام ضريبة المعارف رقم ١ لسنة ١٩٥٦ المعدلة بالنظام رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٠ وبيان ما اذا كانت ضريبة المعارف التي تستوفي من المالكين او المستأجرين بمقتضى هذه المادة لا تفرض الا على المقارنات المشغولة فعلاً ام انها تعتبر مستحقة في كل حال ؟

وبعد الاطلاع على كتاب متصرف لواء نابلس الوجه لوزير الداخلية وتديق النصوص القانونية تبين لنا ان المادة الثانية المعدلة من نظام ضريبة المعارف المشار اليها تنص على ما يلي (تستوفي من المالكين او المستأجرين في المناطق البلدية حسباً تسبه لجان المعارف المحلة بقرار ينشر في الجريدة الرسمية ضريبة سنوية تعرف بضريبة المعارف على ان لا يزيد مقدارها

على ثلاثة بالمئة من بدل الايجار الصافي كما قدر بموجب قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلدية اما في القرى فتقدر بلجان المعارف المحلية مقدار الضريبة عند الحاجة اليها على ان يقررن تقديرها بموافقة وزير التربية والتعليم، والا لكان الحق بان يعودوا بما دفعوا على المستأجرين .

ومن هذا النص ينضج ان المقاربات الكائنة داخل مناطق البلديات او القرى هي مطرح ضريبة المعارف وان المالك يدفع الضريبة هو :

١ - المستأجر عندما يكون العقار مؤجرا على ان يخق للحكومة في مثل هذه الحالة تحصيل الضريبة من المالك ولابد ذلك ان يعود بها على المستأجر .

٢ - المالك عندما لا يكون العقار مؤجرا وفي هذه الحالة ليس في القانون ما يشترط لتحصيل الضريبة ان يكون العقار مشغولا من قبله .

هذا ما تقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر / ١٩٦٣/٧/٣

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	بتفسير القوانين
التربية والتعليم	لرئاسة الوزراء	نجيب الرشدان	موسى الساكت	رئيس محكمة التمييز
علي رؤوف	شكري المهدي			علي مسبار

قرار رقم (٢٤)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٦٢/٧/٢٨ رقم ١٠٧٧٣/٩/٣٣/٦ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير احكام قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٣١ لسنة ٩٥٥ وبيان ما اذا كان هذا القانون يجوز استئناف القرارات التي تصدرها لجنة اللواء بصدد المشاريع الهيكلية الى اللجنة المركزية ام لا ؟ وبعد الاطلاع على كتاب وزير الداخلية المؤرخ ٩٦٢/٧/٢١ والمخابرات المرفقة به وتديق النصوص القانونية تبين لنا :

١ - ان المادة ١٥ من القانون المشار اليه حددت طرق الطعن في القرارات التي تصدر بصدد المشاريع الهيكلية ، اذ نصت على انه يجوز لجميع ذوي المصلحة في الاراضي او الابنية او الاملاك الاخرى المشمولة باي مشروع هيكل اودع بمقتضى احكام المادة ١٤ من هذا القانون ان يقدموا اعتراضاتهم عليه الى مكتب اللجنة المحلية خلال شهرين من تاريخ نشر اعلان في الجريدة الرسمية بايداع ذلك المشروع او خلال المدة المحددة التي تعيها لجنة اللواء في اية حالة خاصة او صنف من الحالات الخاصة ، وعلى اللجنة ان ترسل جميع الاعتراضات الى لجنة اللوامر فقرة بتقرير عنها وتنظر لجنة اللواء في كل اعتراض بمفرده وتبلغ المعارض بواسطة اللجنة المحلية جوابا على اعتراضه متضمنا انا رفض الاعتراض واما ادخال تعديل على المشروع .

٢ - ان المادة ١٦ منه اجازت للجنة اللواء بعد مضي المدة المعينة للاعتراض على المشروع الهيكل ان تقدم الى وزير الداخلية بطلب منحها تفويضا بوضع المشروع ووضع التنفيذ ولوزير الداخلية ان يمنح تفويضا بذلك بتعديل او دون تعديل ويكون قراره في ذلك الشأن نهائيا . وبعد ذلك ينشر اعلان في الجريدة الرسمية بوضع المشروع ووضع التنفيذ .

٣ - لا يوجد اي نص في القانون يفيد جواز استئناف قرار لجنة اللواء بصدد المشاريع الهيكلية - الى اللجنة المركزية . اما ما ورد في الفقرة (ب) من المادة ١٢ وفي المادة ٢٢ من نفس القانون من ان اللجنة المركزية تملك صلاحية البت في الخلافات التي تقع بين وجهتي نظر اللجنة المحلية ولجنة اللواء فانه خصاص بالخلافات التي تحصل بصدد اي مشروع تفصيلي او منح الترخيص للقيام باعمال تتطلب الحصول على رخصة ولا يشمل الخلافات التي تقع بشأن الشارح الهيكلية .

وحيث ان تعديل المشاريع الهيكلية . يخضع لنفس طرق الطعن الخاصة بالمشاريع الهيكلية ذاتها كما هو واضح من نص المادة ١٨ من القانون المذكور .

فان اللجنة المركزية لا تملك الصلاحية للنظر في اي استئناف يرفع اليها ضد القرارات التي تصدرها لجنة اللواء بصدد المشاريع الهيكلية او تعديلها .

هذا ما تقرره في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

صدر / ١٩٦٣/٧/٣

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	بتفسير القوانين
الداخلية	لرئاسة الوزراء	نجيب الرشدان	موسى الساكت	رئيس محكمة التمييز
محمد نزال العمروطي	شكري المهدي			علي مسبار

قرار رقم (٢٥)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٣/٤/٦ رقم ض ٥٢٨٤/٥ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير احكام البند السابع من الفقرة (أ) من المادة التاسعة من قانون ضريبة الدخل رقم ١٢ لسنة ١٩٥٤ وبيان ما اذا كانت الضريبة التي تستوفى لمنفعة البلديات بمقتضى المادة ٤٧ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ تعتبر داخلة في مفهوم ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات والمحاس المحلية ويتوجب اجراء التقاص منها ام لا ؟ وبين مقدار ضريبة الدخل المستحقة على دخل المكلف الخاضع للضريبة ؟

وبعد الاطلاع على كتاب رئيس ديوان المحاسبة المؤرخ ١٩٦٣/٣/٣٠ وتديق النصوص القانونية تبين لنا .

١ - ان البند الرابع من الفقرة (أ) من المادة التاسعة من قانون ضريبة الدخل ينص على ان الضرائب والرسوم على اختلاف انواعها عدا ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات والمحاس المحلية تنزل من مقدار الدخل الخاضع للضريبة .

٢ - ان المادة ١٥ من نفس القانون تنص على ما يلي (يخفى لأي شخص يثبت للأمر التقدير بصورة تقتضه ان دخله الخاضع للضريبة في اية سنة من السنين يشتمل على دخل خاضع للضريبة بمقتضى البندين (ح) او (و) من الفقرة (١) من المادة ٥ . وانه دفع ضريبة املاك عن تلك السنة عن هذه الاملاك يكون من حقه تنزيل اصغر المبلغين التاليين من مقدار ضريبة الدخل على دخله الخاضع للضريبة لولا احكام هذه المادة .

أ - المبلغ الذي دفعه كضريبة املاك .

ب - مبلغ الضريبة المستحق على مجموع دخله الخاضع للضريبة مطروحاً منه مبلغ الضريبة المستحق على مفردات الدخل الناجم عن اي دخل خلاف الدخل الخاضع للضريبة بمقتضى البند (ح) او (و) من المادة (٥) .

٣ - ان المادة ٤٧ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ تنص على ما يلي :

(تستوفي وزارة المالية عن الابنية والاراضي الخاضعة لضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات ضريبة لمنفعة البلديات بالنسب التالية :

أ - خمسة بالمائة من صافي قيمة الاجار السنوي للمبنى بما في ذلك الساحة التي يقوم عليها وتُحيط به حسب قدر هذا الصافي في الفقرة (أ) من المادة (٧) من قانون ضريبة الابنية والاراضي رقم ١١ لسنة ١٩٥٤ .
ب - خمسة بالمائة من صافي قيمة ايجار الارض التي لم تنشأ عليها ابنة حسب قدر هذا الصافي في الفقرة (٣) من المادة (٧) من قانون ضريبة الابنية والاراضي رقم ١١ لسنة ١٩٥٤ .

تخضع هذه الضريبة لاحكام قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات من حيث التخمين والجباية والغرامة) .

ومن هذه النصوص يتضح ان الضريبة التي تستوفي لمنفعة البلديات بمقتضى المادة ٤٧ من قانون البلديات هي ضريبة مستقلة لا تدخل في مفهوم ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات والمجالس المحلية .

اما كون هذه المادة اخضعت تلك الضريبة لاحكام قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات من حيث التخمين والجباية والغرامة فان ذلك كان لغاية تسهيل تحقق هذه الضريبة وتحصيلها وليس بقصد اعتبارها جزءاً من ضريبة الابنية ذاتها .

ولهذا فان الضريبة التي تستوفي لمنفعة البلديات تعتبر من جملة الضرائب المنصوص عليها في البند السابع من الفقرة (أ) من المادة التاسعة من قانون ضريبة الدخل ويتوجب تنزيلها من مقدار الدخل الخاضع للضريبة وليس من مقدار ضريبة الدخل الذي يكون مستحقاً على دخل المكلف الخاضع للضريبة .

هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر ١٩٦٣/٧/٣

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة المالية	مندوب وزارة المالية	مندوب وزارة المالية	مندوب وزارة المالية	مندوب وزارة المالية
علاء الدين الثوري	شكري المهدي	نجيب الرشدان	موسى الساكت	علي ميار

قرار رقم (٢٦)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

٥٥٥٥٥٥

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٦٣/٦/٤ رقم ر/٨٠٢٦/٤ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير نصوص قانون رخص المهن رقم ٣٦ لسنة ٩٥٨ وبيان ما اذا كان الشخص الذي يتعاطى مهنة عند قفاذ هذا القانون دون ان يحصل على رخصة يكون مكلفاً بدفع الرسوم المستحقة مع غرامة تعادل ٢٥٪ من هذه الرسوم طبقاً لنص الفقرة (ج) من المادة الخامسة ام الرسوم المستحقة وغرامة تعادل ٥٠٪ منها طبقاً لنص الفقرة (ج) من المادة الخامسة عشر من هذا القانون وهل تستوفي هذه الغرامة ايضاً عن السنوات السابقة لتاريخ قفاذ القانون المذكور اذا كان الشخص يتعاطى المهنة خلالها دون ترخيص ؟

وبعد الاطلاع على الاستدعاء المقدم لرئيس الوزراء من وكيل شركة (دي موري وشركاهم) وتدقيق النصوص القانونية تبين لنا :

١ - ان الفقرة (أ) من المادة الخامسة من القانون المذكور تنص على ما يلي (على كل شخص يتعاطى مهنة عند قفاذ هذا القانون ان يقدم في غضون شهر طلباً خطياً الى محاسب المالية في المقاطعة التي يزاول مهنته فيها للحصول على رخصة . الخ) .

٢ - ان الفقرة (ج) من نفس المادة تنص على انه (في حالة التقصير في الحصول على الرخصة بعد مضي المدة المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة يستوفى من الشخص مبلغ اضافي كغرامة يعادل ٢٥٪ من الرسم المستحق بالإضافة الى رسم الرخصة وتجب هذه الغرامة بمقتضى قانون تحصيل الاموال الاميرية) .

٣ - ان الفقرة (أ) من المادة ١٥ تنص على ما يلي (عند انقضاء السنة المالية التي اعطيت الرخصة خلالها تبت على الشخص حامل الرخصة اما بالذات او بواسطة ممثله القانوني ان يقدم في خلال شهر طلباً للحصول على رخصة جديدة الى محاسب المالية في المقاطعة التي يتعاطى مهنته فيها وان يرفق بطلبه رخصته السابقة وعلى المحاسب ان يطلع تلك الرخصة بالصورة التي يأمر بها وزير المالية) .

٤ - ان الفقرة (ج) من هذه المادة تنص على انه (في حالة التقصير في تقديم الطلب والحصول على الرخصة خلال المدة المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة يستوفى من الشخص بالإضافة الى رسم الرخصة مبلغ اضافي كغرامة يعادل ٥٠٪ من الرسم المستحق .

والواضح من هذه النصوص ان حكم الفقرة (ج) من المادة الخامسة انما ينحصر في الحالة المبينة فيها وهي ان يتعاطى الشخص مهنة ما عند قفاذ هذا القانون دون ان يحصل خلال المدة المعينة في الفقرة (أ) من هذه المادة على رخصة وفق احكامها . ومثل هذا الشخص يكون مكلفاً بدفع الرسوم المستحقة مع مبلغ اضافي كغرامة يعادل ٢٥٪ من تلك الرسوم .

اما الفقرة (ج) من المادة ١٥ فان حكمها ينحصر بالشخص الذي حصل على رخصة لتعاطي المهنة بمقتضى هذا القانون وينتهي اجلها ثم يقصر في تقديم طلب للحصول على رخصة جديدة خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة ١٥ المذكورة . ففي هذه الحالة يكون الشخص مكلفاً بدفع رسم الرخصة مع مبلغ اضافي كغرامة يعادل ٥٠٪ من الرسم المستحق كما هو واضح من صريح النص ؟

ولهذا فان الفقرة (ج) من المادة الخامسة هي التي تنطبق على الشخص الذي يتعاطى مهنته عند نفاذ قانون رخص المهن المشار اليه دون ان يحصل على رخصة خلال المدة القانونية المحددة فيه وتكون الغرامة الواجب استيفؤها منه ٢٥٪ من الرسم المستحق وليس ٥٠٪ منه .

اما عن السنوات السابقة لتاريخ نفاذ هذا القانون فان الشخص الذي يتعاطى مهنة ما خلالها دون ان يحصل على ترخيص بمقتضى قانون رخص المهن رقم ١٤ لسنة ١٩٥٢ الذي كان نافذ المفعول آنذاك لا يكون مكلفاً بدفع الرسوم والغرامة بمقتضى القانون الجديد وانما تنطبق عليه احكام القانون القديم الذي نصت المادتان ١٦ و ١٧ منه على وجوب استيفاء الرسم الذي يتحقق عليه ومعاقبته بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر او بغرامة تعادل الرسم وذلك بموجب حكم يصدر عن المحكمة المختصة فاذا لم يصدر مثل هذا الحكم يفرض الغرامة يكون الشخص مكلف بدفع الرسوم فقط . هذا ما فقرره في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

صدر ١٩٦٣/٧/٤

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
المستشار الحقوقي	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	بتفسير القوانين
مندوب وزارة المالية	لرئاسة الوزراء	نجيب الرشدان	موسى الساكت	رئيس محكمة التمييز
جمال الحسن	شكري المهدي			علي مسمار

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٦) تاريخ ١٣/٧/١٩٦٣ المضمن الموافقة على الاتفاق التجاري بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والحكومة الايرانية بشكله التالي : -

اتفاق تجاري

بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الامبراطورية الايرانية

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ، وحكومة الامبراطورية الايرانية ، رغبة منها في تقوية وزيادة العلاقات التجارية والاقتصادية بين بلديهما ، فقد اتفقتا على ما يلي : -

المادة الاولى

تخضع الصادرات والواردات بين الاردن وايران للقوانين والانظمة النافذة المفعول في كلا البلدين .

المادة الثانية

توافق الحكومة الاردنية والحكومة الايرانية على السعي لتسهيل زيادة التبادل التجاري بينهما ، وتسهيل استيراد وتصدير المواد المدرجة في القائمتين (أ) و (ب) المرتقتين بهذا الاتفاق الى بلديهما . على ان لا يعني ذلك استثناء تبادل منتجات اخرى لم تذكر في القائمتين المشار اليها ضمن ما تسمح به القوانين والانظمة السارية المفعول في كلا البلدين :

المادة الثالثة

تنفيذا لغاية هذا الاتفاق ، تعتبر البضائع المنتجة او المصنوعة في الاردن والمصدرة منها بضائع اردنية . وتعتبر البضائع المنتجة او المصنوعة في ايران والمصدرة منها بضائع ايرانية .

تطلب السلطات المختصة في كل بلد اصدار شهادات منشأ من السلطات المختصة في البلد الاخر ، للبضائع للدرجة في القائمتين (أ) و (ب) .

المادة الرابعة

توافق الحكومتان على ان لا يعاد تصدير البضائع المستوردة بمقتضى هذا الاتفاق الى بلد ثالث ، بدون موافقة سابقة من البلد الذي استوردت منه تلك البضائع .

المادة الخامسة

تنفيذا لهذا الاتفاق تجرى المدفوعات للتبادل التجاري بين البلدين بالعملة الاسترلينية .

المادة السادسة

توافق الحكومتان . كلتا طالبت احدهما ذلك ، على التشاور في اي امر ينشأ عن تطبيق هذا الاتفاق او تعديل لوزيادة المواد المدرجة في القائمتين (أ) و (ب) . وتشكل لهذه الغاية لجنة مشتركة ، تجتمع بالتناوب في عمان وطهران ، مرة واحدة ، على الأقل في كل سنة .

المادة السابعة

يعتبر هذا الاتفاق ، نافذ المفعول ، من تاريخ تبادل وثائق الابرام ، ويبقى نافذا لمدة سنة من ذلك التاريخ ويجدد بعد ذلك تلقائيا ، لمدة مماثلة ، الا اذا طلب احد الجانبين انتهاء باشعار خطي يبلغ للجانب الاخر ، قبل ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء مدة الاتفاق .

.....

كتب باللغتين العربية والايرانية ولكل منها عين المقام من الاعتبار

طهران - في الخامس عشر من شهر صفر سنة الف وثلاثمائة وثلاث وثمانين هجرية

(١٦ تير ١٣٤٢) ، الموافق السابع من تموز سنة الف وتسعمائة وثلاث وستين ميلادية .

عن حكومة الامبراطورية الايرانية
الدكتور علي نقي هاليجاني

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
كمال الحمود

هكذا من الأعمال

القائمة (أ)

البضائع التي مستصدر من إيران الى الاردن

- ١ - الزيوت النباتية .
- ٢ - السكاكر - الشوكولاته - السكوت
- ٣ - التمور .
- ٤ - الزعفران .
- ٥ - الفواكه المسكرة المحفوظة .
- ٦ - الاسماك المحفوظة ، مجففة او مملحة .
- ٧ - الشاي .
- ٨ - المشروبات غير الروحية .
- ٩ - الانسجة القطنية .
- ١٠ - الانسجة المنسوجة من الريون .
- ١١ - المخمل والبطانيات الخملية .
- ١٢ - الانسجة والبطانيات الصوفية .
- ١٣ - التريكو - الجوارب - الملابس الداخلية القطنية - الصوف - الحرير الطبيعي - الصوف الناعم
- ١٤ - الخيوط القطنية .
- ١٥ - الاحذية الجلدية والمطاطية .
- ١٦ - الكالوشات (الصباط) .
- ١٧ - البضائع البلاستيكية .
- ١٨ - ادوات التجميل .
- ١٩ - الشموع .
- ٢٠ - التبنك - السيكار .
- ٢١ - علب الثقاب (الكبريت) .
- ٢٢ - البلاط المصقول .
- ٢٣ - الدهان - الورنيش .
- ٢٤ - التراب الاحمر للدهان
- ٢٥ - العقاقير الطبية والكياوية
- ٢٦ - المنتجات المعدنية (مثل التخت الحديدية والساوور والمواقف : دالخ)
- ٢٧ - صناعة المينا (الالوان المدهونة بالمينا)

٢٨ - صناعات الالمنيوم

٢٩ - الثريات الكهربائية

٣٠ - الكريستال

٣١ - صناعات زجاجية

٣٢ - قرطاسية

٣٣ - احجار كريمة

٣٤ - الافلام السينمائية

٣٥ - الاسطوانات

٣٦ - المطبوعات

٣٧ - الاخشاب - الصناعات الخشبية

٣٨ - مواد متفرقة

القائمة (ب)

البضائع التي مستصدر من الاردن الى ايران

- ١ - البطاريات
- ٢ - اغطية البطاريات
- ٣ - صابون التواليت
- ٤ - الصابون المسحوق للغسيل
- ٥ - القوسفات الخام
- ٦ - الاسمدة الكيماوية .
- ٧ - البوتاس
- ٨ - مصنوعات خشب الزيتون اليدوية
- ٩ - مصنوعات الصدف اليدوية
- ١٠ - المطرقات
- ١١ - الانسجة الصوفية
- ١٢ - المسامير الحديدية
- ١٣ - الروائح العطرية
- ١٤ - الخيام
- ١٥ - الخضار والفواكه الطازجة
- ١٦ - زيت الزيتون
- ١٧ - الجلود المدبوغة
- ١٨ - الكرتون
- ١٩ - الرصاص النقي
- ٢٠ - الجلوكون
- ٢١ - مواد متفرقة

هكذا من الله على

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٢/٦/٦٣ الموافقة على الاتفاقية المتعلقة بمشروع تزويد المياه البلدي ومشروع تصريف المستعملة منها في المملكة (المعقودة بين الحكومة ومنظمة الصحة العالمية بشكلها التالي :

مخطط العمل

لمشروع تزويد المياه البلدي ومشروع تصريف المستعملة منها في المملكة الاردنية الهاشمية

يطلق هنا اسم الحكومة بدلا من حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وانظمة م.ص.ع. عن منظمة الصحة العالمية : حرصا منا في الوصول الى اتفاقية متبادلة بخصوص تقديم المساعدة لمشروع تزويد السكان بالمياه ، وتصريف المستعمل منها ، وخصوصا لاغراض المشروع والمسؤوليات المترتبة على عاتق الطرفين .

اننا نعان باننا ننوي القيام بهذه المسؤوليات بروح من التعاون الودي وقد اتفقنا على ما يلي :-

القسم الاول

قواعد العلاقات

ان الاتفاقية الأساسية المبرمة بين الحكومة والمؤسسات المشتركة في برنامج امتدادية المساعدة الفنية بتاريخ ١٤ حزيران ١٩٥٥ ، هي بمثابة الاساس للعلاقات بين الحكومة وم.ص.ع. بما يخص بهذا المشروع وان بنود مخطط العمل هذا سيجري تفسيرها على ضوء الاتفاقية الاساسية .

القسم الثاني

المساحة

ان المشروع قد وضع ليشمل تدريجيا كافة السكان او البلديات في الاردن حيث وجدت الحاجة لتزويد الكميات المضمومة من المياه وحيا وجدت الامكانية لمياه الانابيب بقصد ربطها وتوزيعها على البيوت . وبالإضافة ليشمل هذا المخطط على تحسين مجاري المياه المستعملة اللازمة كخطوة لاحقة تتبع بطبيعتها عملية انجاز تزويد المياه .

القسم الثالث

الاهداف

ان الحكومة بمساعدة م.ص.ع. ترمي الى تحقيق الاهداف التالية بخصوص هذا المشروع :-

١ - الاهداف المباشرة :

- ١-١ انشاء وتنظيم قسم المياه وتصريفها في وزارة الداخلية .
- ٢-١ تعريف مسؤوليات هذه الوحدة بعد المشاورة مع السلطات المعنية ، اي وزارة الصحة ووزارة الداخلية وسلطة المياه المركزية .
- ٣-١ ارشاد ومساعدة البلديات والاحياء ضمن المسؤوليات المشار اليها اعلاه لتحسين مشروع من المياه وعمليات التصريف .
- ٤-١ اعداد دروس لجميع انواع الموظفين الفنيين لضرورتها من اجل مشروع فعال لتزويد الاحياء بالمياه وبرنامج تصريفها .

٥-١ هذه الوحدة ووزارة الصحة ستقومان باعداد القوانين والانظمة التي تنطبق مع التشريعات الحكومية بخصوص المضي باعمال تزويد المياه وتصريفها .

- ٦-١ مساعدة سلطة المياه المركزية والبلديات المختصة باجهزة المياه البلدية والقروية ومراقبة العمل .
- ٧-١ جلب ايرادات مالية من مؤسسات دولية وقومية وغيرها من اجل اعمال تزويد المياه .

٢ - اهداف المستقبل :

- ١-٢ تنمية وتوسيع المؤسسات البلدية والادارية المختصة بتزويد المياه وتصريفها .
- ٢-٢ توسيع برنامج تزويد المياه للاحياء ، وذلك بقصد مد انابيب المياه لكل بيت .

القسم الرابع

الوسائل

اتفق الطرفان أن يتجزأ ويحسنا الجهازات والعمليات بحسب الوسائل الفنية والاساليب التي توصي بها م.ص.ع. ويتبع في هذا المضمار :-

- ١ - اقامة التعاون مع وزارات اخرى ودوائر حكومية لها صلة في حقل تزويد المياه وتصريفها مثل وزارة الصحة ، سلطة المياه المركزية ، مجلس الانماء الاردني والبلديات .
- ٢ - يجب ان تقدم المساعدة لتنمية مشاريع تزويد المياه للاحياء وتصريفها .
- ٣ - يجب تنظيم وقيادة عمليات تدريبية للموظفين الذين لهم ضرورة المشاريع تزويد المياه وتصريفها .

القسم الخامس

١ - سيكون مخطط العمل لهذا المشروع كآلاقي :-

تقع المسؤولية على وزارة الداخلية بما يخص بالمشاريع البلدية والريفية في البلاد ويستثنى عن ذلك بعض ما ذكر خصيصاً ، ولهذا فهي المكان المناسب لاقامة وحدة المياه والتصريف والمسؤولية عن مشاريع تزويد المياه وتصريفها .

١-١ يجب تعيين موظفين اكفاء ذوي المؤهلات في وحدة المياه وتصريفها هذه، وسيكون القائم على ادارتهم مهندس صحة من ذوي المؤهلات لانجاز الاهداف المنصوص عنها في القسم الثالث .

٢-١ انه من واجب هذه الوحدة في الدرجة الاولى وبالتعاون مع السلطات المختصة على كل من الصعيد القومي والريفي والمحلي ان تساعد على انشاء مشاريع مختارة وفردية لتزويد المياه وتصريفها ، ولها الاسبقية باعتبار الضرورة الموجودة وعواقب الغفلة عنها على الصحة العامة .

يجب ان تشمل هذه المساعدة جميع نواحي مشاكل تزويد المياه وتصريفها طبقاً لحاجيات وتطلبات الحالة الحاضرة حيثئذ ، والتي ربما تحدث في ميسادين المسح والتخطيط والتصميم والانشاء والادارة والاتفاق وكذلك في مجال المضي قدما في المشروع .

٣-١ يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار اقامة اعمال تدريبية للموظفين الذين يعملون في مشاريع تزويد المياه وتصريفها وكذلك تنظيم في الوقت المناسب الدروس المتوجبة لتسد حاجات الحاضر والمستقبل .

هكذا من الأعمال

٤-١ علمنا ان تكون على استعداد ان تعطي الاهتمام اللازم لتساعد على إيجاد الحل للتطلبات المالية وهي نقطة ذات حساسية في مشاريع تزويد المياه وتصريفها .

٥-١ ستدرس الوحدة المقترحة اعلاه بالتعاون مع السلطات المعنية الاخرى وتتقدم بمقترحات دقيقة لسيا يتخصص بالبيان الذي يحتاج اليه والمتمني اتخاذه على كل من الصعيد القومي والادارة المحلية ، وكذلك على الصعيدين الفني والمالي ، لاجل تأمين الحصول على تخطيط ملائم ، وكذلك على تصميم وانشاء وادارة وتمويل اعمال ومراقبة مشاريع تزويد المياه وتصريفها لتنمية برنامج قومي على هذه الميادين .

ان الدراسة هذه وبالتعاون مع السلطات المهتمة بالامر ، ستراعي النظر في تنمية برنامج قومي يتعلق بتزويد المياه للاحياء وتصريفها والذي يشمل كافة البلاد .

٦-١ وبطلب من وزير الداخلية ، سيقوم مستشار م. ص. ع. بزيارة الاحياء والبلديات لبحث المشاكل القائمة ، والمضي قدما لتحقيق اهداف هذا المشروع .

٢ - الوقت المقرر لانجاز المشروع

يتعهد الطرفان في هذا المخطط ان يقوموا بقدر الامكان على تنفيذ المسؤوليات المترتبة عليها طبقا للوقت المحدد لانجاز العمل والمبين ادناه : -

١-٢ ستقدم الحكومة الموظفين المبين صفاتهم المهنية في القسم الثامن فقرة ١-١ ، وذلك كحد ادنى للمدة التي تنتهي في آخر عام ١٩٦٤ .

٢-٢ ستقوم الحكومة باحضار المواد والمعدات طبقا لضروريات تنمية المشروع والتي تكون قد ظهرت الحاجة اليها حين تقديم مستشار م. ص. ع. تقريره عنها .

٣-٢ تسلم المستشار الاول للهندسة الصحية عمله منذ تموز ٩٦٢ ومن المتوقع ان يستمر في عمله لنهاية عام ١٩٦٤ .

٣ - التقدير

يتحمل مسؤولية تقدير هذا المشروع كل من الحكومة وم. ص. ع. على طول ما تمتد اعماله . وستواصل الحكومة عملية التقدير بعد الوقت التي تكون قد دخلت فيه المشاركة الدولية . وسيبدأ النظر برضى الطرفين على مخطط العمليات وعلى اي ترتيب كان للمضي به قدما واجراء تعديل له ، وذلك عندما يوجد ضرورة له على اساس عملية تقدير للمشروع .

٤ - ان المدة التي يتوقع المساعدة فيها من قبل م. ص. ع. لاجل دعم وانجاز المشروع هي لغاية آخر عام ١٩٦٤ . وان اتساع الوحدة وتبني الحكومة لمقترحاتها لما يسبب زيادة للخدمات في نواح اختصاصية التي تتعلق بمشروع تزويد المياه البلدية وتصريفها .

القسم السادس

١ - سيندر المشروع على مسؤولية الحكومة وبالارشاد الفني والمساعدة المادية من قبل م. ص. ع. .

٢ - ان المستشار الاول الذي تقدمه م. ص. ع. سيقوم بعمله كرئيس للاستشارة الفنية لعمليات هذا المشروع في وزارة الداخلية .

٣ - سيقوم المكتب الاقليمي التابع لـ م. ص. ع. لشرقي البحر الابيض المتوسط بتمثيل م. ص. ع. في القيام باعمال والحقوق والواجبات المترتبة على م. ص. ع. وكما هو مبين في مخطط العمل ، وكل موظف يعين لهذا المشروع من قبل م. ص. ع. سيكون مسؤولا تجاه م. ص. ع. ويعمل تحت اشرافها وتعليماتها بواسطة المكتب الاقليمي وان م. ص. ع. بواسطة مكتبها الاقليمي ، ستعامل مع وزارة الداخلية فيما يختص بجميع الامور المتعلقة بالمساعدة الفنية التي ستقدم ضمن مخطط المشروع .

القسم السابع

التزامات م. ص. ع. .

توافق م. ص. ع. ضمن برنامج امتداد المساعدة الفنية للتنمية الاقتصادية بتقديم الآتي في البداية حتي نهاية عام ١٩٦٤ ، وذلك خاضع ومتوقف على وجود كمية المال .

١ - موظفون

سيعين مستشار كبير للهندسة الصحية من ذوي الاختصاص في تزويد المياه وتصريفها وذلك في وزارة الداخلية لمدة حوالي ثلاثة اعوام .

٢ - المعدات

١-٢ جرى تسليم لاندروفر باربعة عجلات في عام ٩٦٢ .

٢-٢ ان حجة تملك المعدات المقدمة من قبل م. ص. ع. ، ضمن محتويات الفقرة المذكورة اعلاه ، ستبقى باسم م. ص. ع. وذلك حتى انتهاء المساعدة الدولية ، وحالما يحين هذا الوقت سيجري صرفها طبقاً لمحتويات فقرة ٣ من القسم التاسع .

٣ - البعثات

توافق م. ص. ع. ان تقدم تحت الطلب وضمن المخصصات العامة للبلاد بشأن البعثات ، عدد من البعثات الدراسية الى الخارج للتخصص في الهندسة الصحية ، وادارة هذه البعثات ستكون تابعة لائظمة م. ص. ع. .

تعهدات الحكومة

١ - ستقوم الحكومة بتقديم جميع الموظفين والمواد والمعدات والقيام بالنفقات المحلية الضرورية للمشروع ، ويستثنى ما قد نص عنه في القسم السابع بما فيه الآتي .

١-١ موظفون

مهندس مدني واحد او مهندس صحه كمي يشغل منصب مدير قسم المياه وتصريفها في وزارة الداخلية ، وكذلك يعمل ايضا سونيا مع المستشار الاول لـ م. ص. ع. وفي النتيجة ان تسلم جميع مسؤولياته مهندسان مدنيان مساعدان لها المؤهلات التامة

ثلاث مساحون

رسامان

سائق على اللاند روفر

طابعة على الآلة الكاتبة بالانكليزية من ذوي الخبرة .

هكذا من الأعمال

٢-١ المكان

المكان والمساحة اللازمة لمكتب لاحتياجات هذا البرنامج ستكون متاحة في بناء وزارة الداخلية .

٣-١ المواد والمعدات

باستثناء ما يقدم من قبل م . ص . ع . جميع المواد والمعدات اللازمة لتنفيذ المشروع بنجاح .

٢ - وستقدم الحكومة ما يأتي .

٢-١ مخزن ونقل الداخلي لمواد ومعدات م . ص . ع .

٢-٢ المصاريف التي تلزم لاستعمال الهاتف والبرقيات والاتصالات البريدية .

٢-٣ مصاريف الوقود ونفقات قطع غيار السيارة المقدمة من م . ص . ع .

٢-٤ نفقات تقديم المعلومات العامة بخصوص هذا البرنامج .

٢-٥ النفقات الطارئة لتنفيذ البرنامج بنجاح .

٣ - ستقدم الحكومة للموظفين الدوليين المعيّنين من قبل م . ص . ع . ما يأتي .

٣-١ مكاتب واثاث ومعدات وقرطاسية ومساعدة سكرتارية كما هو ضروري .

٣-٢ وسائل النقل في مركز العمل وفي داخل البلاد اثناء القيام بالوظيفة .

٣-٣ المساعدة اللازمة للحصول على السكن المناسب في مدة القيام باعباء الوظيفة في البلاد .

٣-٤ اية تسهيلات اخرى يتفق عليها بين الحكومة و م . ص . ع .

٤ - التقارير التي تقدمها الحكومة

يترتب على الحكومة ان تعلم م . ص . ع . باستمرار عن سير المشروع التقدمي . وسيجري اعداد هذه

التقارير من قبل او بمن ينوب عن الحكومة في اوقات دورية معلومة ، وترسل للفرقاء .

يجب ان تحتوي التقارير السنوية على تقدير ما قد انجز من اعمال في بحر السنة ، وملخص عن نتائج المشروع

مع اعطاء اهمية خاصة بشأن تكامل الاعمال ضمن جهاز الخدمات الاساسية للصحة العامة في البلاد .

يساعد موظفو م . ص . ع . الاكفاء الحكومة في اعداد التقارير المذكورة :

٥ - النشر :

ستباحث الحكومة وم . ص . ع . بشأن النشرات القومية والدولية والابحاث والتقارير التي جمعت ولها

علاقة بالمشروع .

٦ - اتمام المشروع

ستواصل الحكومة تبني المشروع بحدود الامكانيات المتوفرة بعد ان تكون قد انتهت مساعدة م . ص . ع .

٧ - تقدير التسهيلات

ستقدم الحكومة كافة التسهيلات المتوفرة لم . ص . ع . عند الحاجة بما فيه الاطلاع على سجلات الاحصاء

كما وستوفر التعاون من قبل خدمات حكومية اخرى .

٨ - تكاليف عمل لفقة الحكومة

توافق الحكومة على تزويد م . ص . ع . وبناء على طلب مفصل ، على تقرير يحتوي على تقدير للنفقات المالية

التي ستقوم باصابتها الحكومة سنوياً في الفترة المتوقعة لهذا العمل .

٩ - مسؤولية الفريق الثاني

ستقوم الحكومة بتأمين او تعويض م . ص . ع . على الالتزامات المسدنية التابعة لقانون البلاد وذلك عن

السيارة المزودة من قبل م . ص . ع . للمشروع طيلة المدة الحاضرة فيها الملكية م . ص . ع .

١٠ - الارشاد والمساعدة الادارية

توافق الحكومة ان تقدم لم . ص . ع . التسهيلات اللازمة لتمكينها ان تستفيد على نفقتها من الارشاد

الاداري والمساعدة الادارية العائدة لمنفعة العمل والمتعلقة بتصريف وتوزيع المواد والمعدات والمسائل الادارية

والمالية الاخرى التي تحدث اثناء القيام بالعمل في هذا البرنامج .

القسم التاسع

الترتيبات النهائية

١ - ان مخطط العمل هذا سيصبح ساري المفعول في الوقت الذي يوقع عليه الطرفين وسيبقى ساري المفعول الى

حين ان تحسب المساعدة الدولية المقدمة من م . ص . ع . ويدخل ضمنه الوقت الضروري لتصفية العمل .

٢ - يمكن تعديل مخطط العمل هذا ، برضى الطرفين .

٣ - سيجري التخلص من المواد والمعدات المقدمة والمذكورة في القسم السابع من مخطط العمل هذا والتي بقيت

ملكيتها ل م . ص . ع . طبقاً للأنظمة والمناهج المناسبة وبحسب ما يتفق عليه فيما بين الحكومة و م . ص . ع .

وذلك بعد اتمام المشروع .

ولبيان ، فن الموقعين ادناه ، المخوله لهم الصلاحية ، قد وقعوا على مخطط العمل هذا .

صدر على اربع نسخ باللغة الانكليزية .

عن حكومة المملكة الاردنية

في

بتاريخ

في الاسكندرية

بتاريخ ٢٦ آذار ١٩٦٣

عن منظمة الصحة العالمية

أ . ه . تابا (دكتور طب)

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٣/٧/١٩٦٣ الموافقة على قرار الاعفاء الذي وضعه صاحباً المعالي

وزير المالية ووزير الاقتصاد الوطني بشكله التالي : -

قرار

١ - عملاً بالصلاحيات المخولة لينس بموجب المادة (١٠٤) من قانون الجمارك والمكسوس رقم (١) لسنة ١٩٦٢ ،

قررنا ان تعفى من الرسوم الجمركية ما تستورده شركة حامد الهدهد واخوانه من الآلات والمكانن الخاصه

بصنع الالياف المعدنية ضمن الشروط والتحفيزات التي تفرضها وزارة المالية/الجمارك .

٢ - يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وزير الاقتصاد الوطني

رشاد الخطيب

وزير المالية

عبد اللطيف العنتاوي

هكذا من العمل